وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية / الدراسة المسائية

استخدام مؤشرات التحليل المالي في قياس أداء الشركة العامة للصناعات النسيجية في الديوانية

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الأستاذ المساعد

أ.م. فراس خضير الزبيدي

أعداد الطالب

مثنى قيس حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة التوبة: ١٠٥)

الإهداء

إلى الذي جمع الإنسانية على كلمة سواء . . . إلى الذي أرسله الله رحمة للعالمين

إليك يا رسول الله يا معلم الإنسانية الأول . . . اهدي هذا الجهد المتواضع إلى من

علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجمل العبارات في

هذا العالم . . .

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح . .

إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية وبالأخص الأستاذ الفاضل

(أ.م. فراس خضير الزبيدي)

الباحث

الشكر والتقدير

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع . أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد وأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة القادسية لإتاحتهم الفرصة لي لإكمال الدراسة . كما أتقدم بخالص الامتنان إلى صاحب الفضل بعد فضل الله سبحانه وتعالى الأستاذ الفاضل (أ . م . فراس خضير الزبيدي) للمساعدة السديدة والملاحظات الدقيقة التي لولاها لما اكتمل البحث كما اشكر أصدقائي وزملائي للأيام الجميلة التي قضيناها معا إلى كل من ساعدني في معلومه أو نصيحة لكم مني كل الحب والتقدير

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المقدمة	١
المبحث الأول ،التحليل المالي وطبيعة اهتماماته	٣
المطلب الأول ،العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي	٣_٤
تطور التحليل المالي	٤_٦
المطلب الثاني ،طبيعة البيانات المالي والأطراف المستفيدة	٦_٩
أغراض التحليل المالي	١٠
المبحث الثاني ،النسب المالية	١١
المطلب الأول ،نسب السيولة	١٢_٣٢
المطلب الثاني ،نسب الربحية	٢٣_٢٥
أساليب التحليل المقارن	٢٦
الجانب العملي: دراسة تطبيقية	٢٧_٣٢
الاستنتاجات والتوصيات	٣٣
الملاحق	٣٤_٣٧
المصادر	٣٨

المقدمة:

تزايدت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة وتطورات آفاق استخدام ادواته اضافة الى تطور أساليبه لأنه يقوم على تقويم الماضي والحاضر ويحول دون الوقوع في مخاطر الإفلاس والخسارة حيث ظهرت العديد من المشاريع ذات الأغراض المختلفة وازدياد حجم معاملاتها وأنشطتها مع بعضها وزيادة حدة المنافسة بينها . فظهرت فئات وجهات متعددة تحتاج الى تحليل . واستخدام نتائجه في تقييم المنشآت القائمة وكشف مواطئ ضعفها وتلافيها بالمستقبل ثم تعزيز مواطن القوة مع المنشآت وأنشطتها . فهو بذلك يمثل مدى أهم الوسائل الرقابية والتخطيطية التي ينم اللجوء اليها من أجل تقويم أداء المنشآت المصرفية . لقد أصبح التحليل المالي أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المنشآت وتجلى الاستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في السوق المالية التي تتعامل معها المنشأة ..أضافة الى انه يوفر عدد من المؤشرات المناسبة والملائمة لتقييم أداء المنشآت التي يتعامل معها المستثمرون أفرادا كانوا أم مؤسسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية وعليه يعتبر التحليل المالي هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشودة وفهمها في هذه الادراك التام لكيفية اعدادها اضافة الى أنه يقوم أداء المنشآت المصرفية لذلك لابد من اختبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي وبعبارة أخرى :

القوائم المالية تمثل نتائج الدورة المحاسبية وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء المنشآت المالية والمصرفية وعليه فأن تقويم الأداء يعتبر مهمة لابد من انجازها وذلك لتحسين وتطوير أداء المنشآت المالية والمصرفية بما يضمن استمرارها قوية قادرة على منافسة المصارف الخاصة والجاهزة لتستوعب الامكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجية كافة .

سيتم من هذا المنطلق دراسة التحليل المالي وادواته في ثلاث مباحث وكما يلي :

*المبحث الاول : التحليل المالي وطبيعة اهتمامه .

المطلب الاول : العوامل التي ساهمت في زيادة اهمية التحليل المالي.

المطلب الثاني : طبيعة البيانات المالية والاطراف المستفيدة منها.

*المبحث الثاني : النسب المالية .

المطلب الاول : نسب السيولة.

المطلب الثاني : نسب النشاط .

المطلب الثالث : نسب الربحية .

*المبحث الثالث : حالة تطبيقية .

أهمية البحث :

تبرز أهمية التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقويم الأداء المصرفي وتحديد كفاءته وفعاليته في ادارة أصوله بالشكل الامثل . فالتغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقويم الاداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ما هو مخطط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة .

وأهمية التحليل المالي تجسدت في تقويم الأداء للفترات الماضية والحاضرة على اعتبار ان هذه العملية كانت مستقلة عن عملية اتخاذ القرارات . لكن في ظل التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي لابد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الادارة الرئيسية لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف الى تقويم اداء المصرف وتطوير نشاطاته .

هدف البحث :

ان الهدف من التحليل المالي ابراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام وذلك بأعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة في المصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه ـ وتحديد مدى سلامة مركزه المالي .

فروض البحث :

ان قياس أداء المصرف باستخدام أدوات التحليل المالي يحدد مواطن الضعف في السياسات المالية المتبعة وفي النظام المحاسبة وتقع الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي . القائم على تحسين نوعية الخدمات المصرفية بما يتناسب مع التطور والتقدم التكنولوجي ويسهم في تقسيم الحلول للمشاكل التي تعترضه من الناحية المالية والتنظيمية .

مؤشرات التحليل المالي أداة مثالية لتحديد نسبة الارباح ونسبة السيولة المالية التي حققها المصرف لسداد الالتزامات المترتبة علية ولبيان مدى قوة المركز المالي له .

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج المصرفي التحليلي من خلال وصف طبيعة عمل المصارف في ظل النظام المحاسبي القائم وتوضيح كيفية اعداد القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي . وامكانية اعدادها وفقا للمعايير الدولية لأنها تفصح اكثر عن المعلومات المالية والمحاسبية بالاعتماد على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والمصادر العلمية .

مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث بغياب المؤشرات الكمية التي تستخدم في قياس ومتابعة حركة الأداء المصرفي وتحديد انحرافاته .

المبحث الأول

التحليل المالي وطبيعة اهتماماته

يعرف التحليل المالي بانه :

عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما . للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم اداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر . وكذلك في تشخيص اي مشكلة موجودة (مالية وتشغيلية) وتوقع ما سيكون علية الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمه بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرارات (١) .

كما عرف التحليل المالي :

بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغييرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتحويلية وتقييم اداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة (٢) .

المطلب الأول ـ العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي :

يرجع تغير النظرة الى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات الى ضرورة تحليلها ودراستها الى عدة اسباب يمكن تخليصها بما يلي :

التطور الصناعي الكبير : لقد ادى التطور الصناعي الكبير الى ظهور الحاجة الى رأس المال ضخم من أجل أنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة لتغلب على مشكلة توفير الأموال وبالتالي تم الفصل بين الادارة والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية تدير من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين .

وقد أدى هذا الى ضرورة تقييم أداء المديرين وبالتالي فان اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين...

١.مفلح محمد عقل . الادارة المالية والتحليل المالي ص٢٣٢

٢. منير شاكر محمد واخرون ـ التحليل المالي ص١٢

الائتمان :

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية . والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه القطاع انقطاعا او تأخيرا به حلقة الى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الاطراف الأخرى ويؤدي الى حلقة مشكلة مالية

ولذلك تهتم بيوت المال والاقتراض المتخصصة كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها . ولذا نرى ان الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية .

أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات) :

مثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع . ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف الى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح وأمكنها ان تفرض من هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص يتداول اسمها في البورصة .

ويعتبر هذا التوصل اعترافا من هذه الهيئات في أحقبه المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية قصيرة وقادرة على أن توضح له كفاءة اداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها .

تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :

ان نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين لقد فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها ...

تطور التحليل المالي :

بدا التحليل المالي بالاهتمام مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الادارة والملكية . وفي البداية أنصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جعل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التحويل الطويل الأجل (١) ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزان دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك الى تاريخ ٩/٢/ ١٨٩٥ وعندما

١.د. عبد الغفار حنفي ـ تقييم الأداء المالي ودراسات الجدول ص٢٥

أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك التوجيه الى اعضاء هذه الجمعية وان يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها . ان يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الاحوال والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصى بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة .

ومنذ تلك الفترة تم البحث هذا الموضوع باستفاضة . وقد أوحى تيار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية . ولقد حث التوجيه ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام ١٩٠٦ . وكان الرأي حينئذ بضرورة اجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة قبولا جيدا وبدئوا يفكرون من في أي البيانات ينبغي مقارنتها .

وفي عام ١٩٠٨ تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب ـ ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) بما أفرزته من افلاس شركات كثيرة في العالم الى توجه الاهتمام في التحليل المالي الى قضيتين أساسيتين .

في المنشآت الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة ان غالبية الشركات التي أعلنت افلاسها كان بسبب وضع سيولة لديها حيث انها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها

والقضية الثانية : هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تنامى الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وقامت الاستثمار في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزان)

والجدير بالذكر هنا ان عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي ايضا .

حيث ان التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية . ولقد استخدم لورنس تشميرلين في كتابة مبادئ الاستثمار في السندات المنشور لأول مرة عام ١٩١١ عدة نسب منها .

نسبة مصاريف التشغيل الى اجمالي الايرادات وأطلق عليها أسم " نسبة التشغيل " ونسبة مصاريف النقل الى ايرادات التشغيل وأطلق عليها اسم " نسبة النقل " ونسبة هامش الربح الى صافي الدخل وأسماها " عمال السلامة "

ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند الى الكل . مثل نسبة الايرادات المختلفة الى ايرادات التشغيل الاجمالية .

ونسبة المصاريف المختلفة الى مصاريف التشغيل الاجمالية وهذه الادارة اطلق عليها " بيان الحجم العادي " او بيان النسبة المئوية الكاملة ١٠٠% .

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير

ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي الى جانب الاهتمام بقائمة الدخل . وينظر الآن الى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة . ولم يعد هناك اهتماما بقائمة اكثر من قائمة . بل اصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من اجل الوصول الى المطلوب من المعلومات ولم يعد الأمر أيضا مقتصرا على قائمة المركز المالي او قائمة الدخل . بل تعدى ذلك الى كل البيانات المحاسبية . فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة .
فالتحليل المالي اصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعجل على اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة ..

المطلب الثاني : طبيعة البيانات المالية والاطراف المستفيدة :
تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ولذلك لابد من استعراض هذه البيانات ومحدداتها من اجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن ان يؤدي في التحليل المالي . وبشكل عام يمكن القول .
ان البيانات المحاسبية يتم اعدادها وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها وتعكس هذه البيانات آثار القرارات الادارية السابقة والحالية ـ كما هو معروف . فان البيانات المالية يشوبها قياس كبير حيث ان هذه البيانات محكومة بقواعد المحاسبية المالية التي تحاول ان تقدم المعلومات بطريقة عادلة ومطابقة عن كل عملية للنشاط الاقتصادي باستخدام الأصول المحاسبية المتحفظة

والتي يمكن ذكر منها ما يلي :
ـ يتم تسجيل العمليات بقيد التكلفة التاريخية (التكلفة وقت اجراء تلك العمليات).
وتجري التعديلات على القيم الحالية اذا انخفضت فقط .
ـ يتم الاعتراف بالإيرادات عند البيع فقط .
ـ يتم تكوين مخصصات للأوصال المتداولة (خسائر محتملة الحدوث) وبذلك يتم تخفيض الارباح .
ـ مثل هذه القواعد تترك نتائج (مخرجات) المحاسبية المالية مفتوحة لقدر كبير من التغيرات وخاصة اذا سعى المحلل لقيم الأداء الاقتصادي لمنشأة ما وقيمتها الاقتصادية
واهم البيانات المالية في اطار تنفيذ عمليات التحليل المالي هي : (١)

١ـ الميزانية العمومية :

يطلق على الميزان ايضا بيان المركز المالي (بيان الحالة المالية) ويجب ان تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الايجابية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب ان تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها .

١.منير شاكر محمد ـ التحليل المالي ص١٣

وبمعنى آخر نقول :

ان الميزانية تظهر لنا في طرف الخصوم مصادر الأفعال الرئيسية وهي :

ـ حقوق المالكين .

ـ التزامات طويلة الأجل .

ـ التزامات قصيرة الأجل (خصوم متداولة)

وتظهر لنا في طرف الأصول استخدامات والأفعال في المنشأة وهي :

ـ الأصول الثابتة .

ـ الأصول المتداولة .

وتشق الميزانية . الصورة الفوتوغرافية حيث انها تعكس الوضع المالي للمنشأة لحظة اعدادها وتعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية حيث انها تحتل آثار جمع القرارات والاعمال الاقتصادية التي حدثت وتم بيانها حتى تاريخ اعداد تلك الميزانية .

لذا فان قواعد المحاسبية العمومية (كونها تراكمية) تظهر أصولا وخصوما مكتسبة او متكررة في أوقات مختلفة ولان القيم الاقتصادية المالية للأصول يمكن ان تتغير لاسيما في بنود الأصول الثابتة وبالتالي فان القيم المذكورة في الميزان العمومية قد لا يعكس القيم الاقتصادية الحقيقية علاوة على ذلك فان التغيرات في قيمة العملة التي تسجل بها العمليات يمكن مع الوقت ان تشوه الميزانية العمومية .

وفي النهاية تعكس القيمة الدفترية المتبقية لحقوق المالكين جمع هذه الاختلافات في القيمة .

لذا فان عددا من القواعد الحديثة نسبيا تتطلب تقدير تسجيل الالتزامات الطارئة التي تنشأ من التزامات مستقبلية مختلفة مثل رواتب التقاعد وتكاليف الرعاية الصحية .

وبذلك تدخل بدرجة اكبر سلسلة من الاحكام المتعلقة بالقيمة . ان من المحاسبة ومن خلال مجلس معايير المحاسبية المالية (financial accounting standard board (f.a.s.b

يبذل جهدا كبيرا من اجل هذه المسائل وغيرها التي تؤثر على معنى الميزانية العمومية ولكنها لم تتحق نجاحا قليلا في ذلك . فالمعايير المحاسبية تستمر في التطور ويجب ان يكون المدير او المحلل ملحا بالأصول العلمية والعمليات الأساسية عند مراجعة الميزانية العمومية وتحليلها . فعليه فان الميزانية العومية هي سجلا تراكميا لتأثير القرارات الادارية السابقة في مجال الاستثمار والتحويل . اي انها سجلا تاريخيا لجميع العمليات السابقة والتي تؤثر

على النشاط الحالي بالإضافة الى ذلك ينعكس الأثر الصافي للعمليات في شكل ربح او خسارة دورية يظهر أثره على حساب حقوق المالكين ...

٢ـ قائمة الدخل :

تعتبر قائمة الدخل اثر القرارات التشغيلية للمنشأة والارباح والخسائر المحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح . والربح والخسارة الناتجة عن قائمة الدخل يظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد او تنقص من جقوق المالكين .

وتعتبر قائمة الدخل حساب ختامي ضروري وملحق للميزانية ويساعد على معرفة التغيرات الطارئة على صندوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية وتعتبر ضرورية من اجل تقييم الأداء ودراسة الكفاءة الانتاجية .

وقائمة الدخل تتضمن الايرادات المعترف بها لفترة محدودة (اي التي تخص تلك الفترة)

وكذلك النفقات المقيدة مقابل تلك الايرادات والتي تخص نفس الفترة ايضا ...

الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الاجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها فالغرض من التحليل تختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة . ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي : (١)

أـ أدارة المنشأة : يعتبر التحليل المالي من اهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الاعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة او الادارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الادارة في أداء وظيفتها . اذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل .

١ـ معرفة الادارة العليا لمدى كفاءة الادارات التنفيذية في أداء وظيفتها .
٢ـ تقييم أداء الادارات والأقسام والافراد وكذلك السياسات الادارية .
٣ـ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .

ب ـ أصحاب المنشأة :

وهم المساهمون او الشركاء او أصحاب المنشآت الفردية ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي . لذا نجد ان اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التحويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الارباح المستحقة لهم .

١ـ منير شاكر محمد ـ مصدر سبق ذكره ص١٨

ج ـ الدائنون تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين

١ـ الديون الطويلة الاجل :

ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوئد اموالهم وبالتالي فان اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية .

٢ـ الديون قصيرة الاجل :

ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل راس مال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة .

د ـ جهات اخرى :

١ . الغرف التجارية والصناعية :

حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي .

٢. أجهزة التخطيط :

وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على اعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستحصلة من تاريخ التحليل المالي .

٣ . المستثمرون المحتملون :

لغرض دراسة امكانية استثمار أموالهم في منشئات الاعمال . فان المستثمرون المحتملون يهتمون بتاريخ التحليل المالي للمنشآت المختلفة .

٤ . المصارف وشركات التأمين :

لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القرض التي يمكن منحها لها وذلك في امكانية التامين على انشطتها اذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الاقساط فان المصارف وشركات التامين تعتمد على حد كبير نتائج التحليل المالي للمنشاة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها .

٥ . العملاء والموردون .

٦ . اخرون .

اغراض التحليل المالي :

ان الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم اداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم واهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عونا في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكننا بشكل عام تحديد اغراض التحليل المالي في الجوانب التالية : (١)

١ . مساعدة الادارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة .

٢. تقييم الاداء للإدارة والاقسام وكذلك تقييم السياسات الادارية .

٣ . دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة .

٤ . دراسة وتقييم ربحية المنشأة .

٥. دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي) ....

---

١ . امين السيد احمد لطفي ـ التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة ص٣٣٤ .

المبحث الثاني ـــ النسب المالية : "financial - ratios"

تعد النسب المالية بانها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين اما بقائمة المركز المالي للمؤسسة . أو بقائمة الدخل او بهما معا لذا فهي تزداد الاطراف المعنية بعملية التحليل يفهم افضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما اذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة .

ولغاية دراسة النسب المالية فسوف يتم تقسيمها الى خمس مجموعات هي :

١ . نسب السيولة .

٢. نسب النشاط .

٣. نسب الربحية .

٤. نسب المديونية .

٥. نسب السوق .

اولا : مجموعة نسب السيولة :

تهدف هذه المجموعة من النسب الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الاجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة من المبيعات وتحصيل الذمم الدرجة الاولى وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الاجل ومجموع التزاماتها القصيرة الاجل ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة القصيرة الاجل مدى نظام تدفقاتها النقدية لذا تحتاج الشركات الصناعية الى معدلات سيولة اعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلا لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية .

المطلب الاول : نسب السيولة :

١ . نسبة التداول :

نسبة التداول = $\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

وتعتبر هذه النسبة من اقدم النسب واوسعها انتشارا وتستخدم كمعيار اولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصير الاجل من موجوداتها المتبادلة . (١)

وقد قبلت نسبة التداول كمقياس عام للسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يتوقع ان يتم تحويلها الى نقد في موعد يتزامن وموعد سداد المطلوبات المتداولة وينظر المحللون الى تدني نسبة السيولة تقلق لكونه مؤشرا لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي الى افلاس المؤسسة اما ارتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الاجل الامر الذي يعني وضعا اكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيري الاجل ولكن يجب ان لا ينظر بارتياح الى ارتفاع غير العادي في هذه النسبة لأنه قد يعني اما نقدا معطلا . او زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة . او ارتفاعا غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها وهذه الامور جميعها مظاهر لسوء ادارة السيولة وتنعكس سلبيا على نسبة التداول اية صعوبات مالية تواجه المؤسسة . فضعف قدرتها على الوفاء يؤدي الى التباطؤ في دفع الالتزامات كما يؤدي الى ارتفاع مديونيتها للبنوك . ومثل هذا الامر يؤدي الى ارتفاع المطلوبات المتداولة

---

١ . امين السيد احمد لطفي ــ مرجع سبق ذكره ص٣٣٧

بنسبه اكبر من نسبة تزايد الموجودات المتداولة الامر الذي ينعكس على شكل انخفاض في نسبة التداول ويعتبر مثل هذا الانخفاض من بعض الصعوبات وتوجد قاعدة شبه عامة مفادها ان نسبة التداول المرغوب فيها هي ان . لابد هذا المعدل يعني وجود هامش أمان كاف لعدم تعريض الدائنين القصيرين الاجل لأي خطر حتى لو انخفضت قيمة الموجودات المتداولة الى ما يعادل ٥٠% من قيمتها .

لكن هناك من يشكك في سعة هذه القاعدة . ويضرب مثلا على ذلك بشركة لمصنع الدخان التي عليها ان تحتفظ بكمية كبيرة من البضائع في وضع التجهيز والتصنيع الامر الذي قد يضع النسبة لدبها ٢:١ بسبب ارتفاع استثمارات في نقل البضاعة وفي المقابل فان شركات الخدمات العامة مثل الكهرباء والتلفونات من المتوقع ان تكون نسبة التداول لديها اقل كثيرا من ٢:١ بسبب عدم وجود نسبة البضاعة لديها اولا .

وبسبب ضخامة الاستثمار في الموجودات الثابتة ثانيا . لكن ما يعرض انخفاض نسبة التداول في الاخيرة هو انتظام التدفق النقدي لديها . الأمر الذي يجعلنا نفهم ان نسبة التداول المناسبة تتخذ في ضوء نوع الصناعة وطبيعة الموجودات المتداولة ومدى انتظام التدفقات النقدية ....

٢ . نسبة السيولة النقدية :

تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصير الأجل دون الاضرار الى تسييل موجوداتها من الصناعة وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا اكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الاصول الاكثر سيولة ولأنها تستثني البضاعة . والمدفوعات مقدما من البسيط .

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي : المجموعات المتداولة-البضاعة-المصروفات المدفوعة مقدما

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}-\text{البضاعة}-\text{المصروفات المدفوعة مقدما}}{\text{المعلومات المتداولة}}$$

ولان عنصر البضاعة هو اهم أسباب فشل نسبة التداول كمؤشر دقيق للسيولة لكونه اكثر عناصر الموجودات المتداولة احتمالا للانخفاض في قيمته ولأنه الأكثر احتياجا للوقت لتحويلة الى نقد سائل . هذا بالإضافة الى اعتماد عنصر البضاعة الظاهرة في الميزانية على التقدير في تحديد قيمته أكثر من اي عنصر اخر في الموجودات لذا هدفت هذه النسبة الى تحيد هذا العنصر للوصول الى مؤشر أفضل للسيولة بالاقتصار على الاعتماد على استعمال العناصر ذات السيولة مثل النقد وشبه النقد وحسابات المدينين بمختلف انواعها . وتعتبر هذه النسبة تدقيقا في نسبة التداول لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على رفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقد والأوراق المالية والديون الموجودة لديها دون الاعتماد على البضاعة . حيث انه لامجال لأي تساؤل بخصوص سيولة النقد المتوفر وكذلك الأوراق المالية الى حد ما لذا فان أهمية هذه النسبة تعتمد الى حد بعيد على نوعية الديون . ويتطلع بعض المحللين الماليين الى سيولة سريعة

مقدارها ١:١ كهدف مقبول لهذه النسبة ويعتبرون التدني عن هذا المعدل ضرورة لاعتماد المؤسسة على تسيل البضاعة من اجل الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل . وعلى المحلل ان يقدر اذا كان هذا الاعتماد في موقعة ام لا . فالسور ماركت ـ مثلا ـ غالبا ما يكون لدية نسبة سيولة سريعة منخفضة جدا لكنه يعتمد على مبيعاته بالدرجة الاولى لمواجهة التزاماته وهذ افتراض في محله . وانحراف هذه النسبة عن المعدل المقبول يعني ضعيفا على السيول ويؤكد حاجة المؤسسة لتصفية بعض بضائعها لتتمكن من دفع ديونها قصيرة الأجل ...

٢ . صافي : رأس المال العامل :

ويحسب على النحو التالي :

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة .

ويعرف صافي راس المال العامل :

بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الاخرى . بل عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة . في حين تعبر نسبة التداو لعن هذه الزيادة بطريقة نسبية او بعدد المرات .

ويمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة من سلطان المطلوبات .

وهذا الجزء عبارة عن هامش الامان المتاح للديون قصيرة الأجل على المؤسسة . أما من الناحية التحويلية فان صافي رأس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكن المصادر القصيرة الطريقة النسبية لتلك المصادر القصيرة الأجل لتحويله . ولذلك يجب تحويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض وحقوق المساهمين . وتحاول المؤسسات التجارية والصناعية بالحد الأدنى الممكن من صافي رأس المال العامل موازنة في ذلك بين السيولة والربحية ...

٣ . نسبة النقد:

يهتم المحللون بهذه النسبة لان موجودات المؤسسة من النقد والاوراق المالية في الموجودات الأكثر سيولة . وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة اذا لم تتمكن المؤسسة من تسيل وموجوداتها الأخرى ويتم احتسابها على النحو التالي :

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد+المالية الاوراق القابلة للتسويق}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

هذا ومن المهم الانتباه الى تدني هذه النسبة لا يعني في كل الاحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة . لأنه قد تكون لها ترتيبات افتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة .

٤ . نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية :

تعتبر هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها الاستمرار بعمليتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها . لهذا أطلق عليها اسم :

DEFENSIVE INTERNAL RATIO

وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية :

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = (الموجودات المتبادلة – البضاعة) / (المعدل اليومي لتكاليف العمليات)

يقصد بتكاليف العمليات : تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية مطروحا منها الاستهلاك والمصاريف غير النقدية . اما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو خارج قسمة مجموعها على عدد أيام السنة (٣٦٠ أو ٣٦٥ يوما) .

٥ . نسبة التدفق النقدي الى الديون :

ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

نسبة التدفق النقدي / الديون = (النقد المتحقق من العمليات) / (اجمالي الديون القصيرة الاجل والطويلة الاجل)

ويقصد بالنقد المتحقق من العمليات ـ صافي الربح مضافا اليه الاستهلاكات والأطفاءات .

نسب النشاط :

يطلق على مجموعة النسب هذه ايضا نسب ادارة الموجودات . وتقيس هذه النسب مدة كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأحوال . كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام اصولها لإنتاج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق اكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن ... (١) .

وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجمع الاستثمارات في مختلف انواع الموجودات مع التركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذوات الصلة الاكبر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية .

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف انواع الموجودات من بضاعة ـ ومدينين وموجودات ثابتة وتعمل على الكشف عن اي خلل قد يطرأ على هذا التوازن ..

أهم نسب النشاط :

١ . معدل دوران الحسابات المدينة :

ينظر لمعدل دوران الحسابات المدينة من خلال عدد المرات التي تدور بها هذه الحسابات اي من خلال عدد المرات التي تحصل فيها هذه الحسابات من المدينين . ويعاد تكوينها من خلال التسليف لهم مرة اخرى كما ينظر لها من خلال عدد الايام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم منها في لحظة معينة اذا افترضنا عدم تغذية هذا الرصيد بالتسليف من جديد .

أـ والغرض من احتسابات هذا المعدل هو قياس سيولة الحسابات المدينة وضمانا لدقة هذا المؤشر يجب اخذ الحسابات المدينة قبل طرح الاحتياطات المخصصة للديون المشكوك فيها . كما يجب اخذ أوراق القبض المخصوصة بعين الاعتبار لان اهمالها يقلل من قيمة مقام النسبة ويجعلها تظهر بشكل أفضل مما هي عليه فعليا .وغالبا ما يتم اللجوء الى هذه النسبة عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة للمؤسسة المعنية عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدى سيولة هذا البند .

---

١ . امين السيد احمد لطفي ـ مرجع سبق ذكره ص٣٦١

ويحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية :

معدل دوران الحسابات المنية / مرة = صافي المبيعات الاجلة / معدل رصيد الحسابات المدينة او الرصيد في نهايةالفترةالمالية

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة . وهو يعبر عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة . وهو يعبر عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة . وبذا فانه يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وتحصيل الديون تؤدي الى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح ...

لا يصلح هذا المؤشر بان يكون أداة للمقارنة بين شروط البيع الموضوعة من قبل مؤسسة ما وبين المؤسسات المشابهة الاخرى وذلك كما يصلح مؤشر فترة التحصيل ..

ب . معدل فترة التحصيل :

فترة التحصيل هي الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقدا . كما يمكن تعريفها :

بأنها عدد أيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة معينة بافتراض عدم زيادتها وبافتراض التزام المدينين بالدفع في المواعيد المتفق عليها . هذا ويجب ملاحظة ان الحسابات المدينة تنشأعادة عن المبيعات الآجلة . لذا يجب تحييد المبيعات النقدية ان توافرت معلومات عنها عند احتساب هذا المعدل . ويحسب معدل فترة التحصيل حسب الخطوات التالية :

١ . تجديد المبيعات الآجلة الصافية : ويتم ذلك باستبعاد المبيعات النقدية ومردودات المبيعات والخصم المسموح به من اجمالي المبيعات .

٢. يحدد معدل المبيعات اليومية بقسمة صافي المبيعات الآجلة على ٣٦٠ أو ٣٦٥ يوما

٣. يوجد معدل الحسابات المدينة . بجمع الحسابات المدينة واوراق القبض قبل طرح اية احتياطات مخصصة للديون المشكوك فيها في كل منهما وذلك في بداية الفترة ونهايتها وقسمة المجموع على ٢ .

٤. يقسم معدل رصيد الحسابات المدينة على معدل المبيعات اليومية . فينتج عدد الايام اللازمة للتحصيل .

معدل المبيعات الآجلة = $\frac{\text{صافي المبيعات الاجلة}}{\mathbf{360 \text{او} 365}} = \boldsymbol{xx}$ دينار

معدل فترة التحصيل = $\frac{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}}{\text{معدل المبيعات اليومية}} = \boldsymbol{xx}$ يوم

ويمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام أيضا بقسمة ٣٦٠ او ٣٦٥ على معدل دوران الحسابات المدينة بالمرات

معدل فترة التحصيل / يوم = $\frac{\mathbf{360 \text{او} 365}}{\text{معدل الدوران بالمرات}}$

كما يمكن الحصول على فترة التحصيل بالأيام باستعمال المعادلة التالية :

معدل فترة تحصيل الديون= $\frac{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة} \times \mathbf{360}}{\text{صافي المبيعات الاجلة السنوية}} = \times\times$ يوم

وغالبا ما يتجه هدف المحلل الرئيسي عند تحليل الحسابات المدينة الى الوصول الى قرار بخصوص نوعية هذه الحسابات واحتمالات تحويلها الى نقد عند استحقاقها هذا ولمدة هذه النسبة بمعلومات عن :

١ . مدى التزام المدينين بالتسديد في المواعيد المحددة ويتم ذلك من خلال المقارنة بين فترة التحصيل ومدة الائتمان الذي تمنحه المؤسسة .

٢. مقارنة روط الشركة في البيع مع الشروط الخاصة بالمنافسين والصناعة .

٣. تعرف كيفية الشركة في منح الائتمان وتحصيل الحسابات المدينة وذلك من خلال ملاحظة مدى اقتراب معدل مدة الائتمان المقررة من قبل المؤسسة .

٤. تعرف درجة سيولة الحسابات المدينة من خلال السرعة التي تتم فيها عملية تحصيل هذه الحسابات ...

ج. تحليل أعمار الحسابات المدينة :

لان متوسط فترة التحصيل يعطي مؤشرات عامة فقط لاحتمال وجود فريقين من العملاء . فريق يقوم بالتسديد قبل انتهاء فترة الائتمان بوقت طويل . وفريق أخر يقوم بالتسديد بعد انتهاء فترة الائتمان بوقت طويل . وفي ظل هذه الملابسات قد تكون متوسط فترة التحصيل ملائمة عند مقارنتها بمثيلاتها على مستوى الصناعة . لكن الوقوف على تفاصيل سرعة تحويل الحسابات المدينة الى نقد يلجأ المحللون الى تصنيف الديون حسب أعمارها لان هذا الأسلوب يمدهم

بمعلومات عن نوعية وسيولة الحسابات المدينة . اذ انه من المعروف ان نوعية هذه الحسابات تتدنى كلما طالت الفترة التي مضت على استحقاقها .

معدل دوران البضاعة :

وينظر الى هذه النسبة (كما في النسبة السابقة) وفقا للأسس المالية :

ـ اما على أساس عدد مرات دوران البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل .

ويقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعا على افتراض ان كل عملية شراء وبيع تتم بشكل مستقل . وتشكل مرة دوران واحدة .

ـ أو على أساس عدد الأيام التي تحتاج اليها المؤسسة لتصفية رصيدها من البضائع بالبيع حسب معدلات البيع اليومية السائدة في لو لم تتم بإعادة تخزين بديلة لما يباع من البضائع وهذه النسبة عبارة عن خارج قسم تكلفة البضاعة المباعة على معدل رصيد البضاعة خلال الفترة او رصيد البضاعة أخر المدة . وهذا ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة او(رصيد البضاعة في نهاية الفترة)}}$$

ويلاحظ على هذه المعادلة :

١ . استعمل معدل البضاعة وهو حاصل جمع بضاعة أول المدة وبضاعة اخر المدة .مقسوما على ٢ . واذا تقدر الحصول على معدل البضاعة يمكن استعمال رصيد بضاعة أخر المدة بدلا من ذلك ...

اما معدل دوران البضاعة فيتم احتسابها بالخطوات التالية :

أـ ايجاد معدل كلفة المبيعات ويساوي تكلفة المبيعات مقسوما على ٣٦٠ او ٣٦٥ يوما .

ب ـ ويقسم معدل رصيد البضاعة على معدل تكلفة المبيعات اليومية يكون الناتج معدل دوران البضاعة بالأيام .

$$\text{معدل تكلفة المبيعات اليومية} = \frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{٣٦٠ او ٣٦٥}}$$

$$\text{معدل دوران البضاعة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة او بضاعة اخر المدة}}{\text{معدل كلفة المبيعات اليومية}}$$

ويمكن الوصول الى نتيجة نفسها باستعمال المعادلة المختصرة التالية :

$$\text{معدل دوران البضاعة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة او بضاعة اخر مدة} \times \text{٣٦٠}}{\text{تكلفة المبيعات}} = \times \text{يوم}$$

$$\text{معدل دوران البضاعة / مرة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المبيعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \times \text{مرة}$$

$$\text{معدل دوران البضاعة / يوم} = \frac{\text{٣٦٠ او ٣٦٥}}{\text{معدل دوران البضاعة/مرة}} = \times \text{يوم}$$

معدل دوران الموجودات الثابتة :

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات ويتأثر الرقم الظاهر للموجودات الثابتة في ميزانية المؤسسة بمجموعة من العوامل منها : (١)

١ ـ تكلفة الاصول الثابتة عند حيازتها .

٢ـ طول فترة حيازتها .

٣ـ سياسات الاستهلاك المتبعة من قبل المؤسسة .

٤ـ كون الاصول مملوكة من قبل المؤسسة او مستأجرة .

---

١ . د. مفلح محمد عقل ـ الادارة المالية والتحليل المالي ص٣٢٣

وقد تؤدي العوامل المذكورة اعلاه . الى اختلاف في معدلات الدوران بين مؤسسات تتطابق وموجوداتها الثابتة من حيث القيمة . الأمر الذي يستدعي اخذها في الحسبان من قبل المحلل .

وتعتبر هذه النسبة ذات دلالة جيدة . خاصة اذا ما طبقت على الشركات الكبيرة التي تشكل وموجوداتها الثابتة الجزء الاساسي من أجمالي الاستثمارات الكلية لديها ...

وتحسب على النحو التالي :

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

ومن اهم مشكلات هذه النسبة هو الفرق بين صافي قيمة الموجودات الثابتة في دفاتر المؤسسة وقيمتها الفعلية . لذا فان هنالك من يحاول ان يجعل احتساب النسبة مبيا على أساس كلفة هذه الموجودات . دون طرح الاستهلاكات المتراكمة ...

معدل دوران الأموال المتداولة :

وتحتسب هذه النسب على النحو التالي :

$$\text{معدل دوران الاموال المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاموال المتداولة}} = \times\times\times \text{ مرة}$$

تكمل هذه معدلات الدوران الاخرى . لكنها تركز على مدى استخدام الاموال المتداولة لتوليد المبيعات . وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الاموال المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الاعمال التجارية والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة او احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل ز وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة

وعكس ذلك يعني عدم استخدام : من المال العامل لكفاية اما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات او بسبب زيادة الاستثمار في بنود راس المال العامل .

معدل الدوران في رأس المال العامل :

معدل النسبة :

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

وتوضح هذه العلاقة . اذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها او تحتفظ باصول سائلة اكثر من حاجتها . وتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الاخرى . وبشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار .

معدل دوران الحسابات الدائنة :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة} \times ٣٦٠}{\text{المشتريات}}$$

وهذا المعدل مؤشر على السرعة التي تقوم بها المؤسسة في تسديد التزاماتها لذا فان اي انحراف في هذه المعادلة يجب ان يعطي غاية كافية . لان الانخفاض قد يكون نتيجة لحصول المؤسسة على خصم فأصبحت معه تفضل الدفع النقدي او ان الدائنين سحبوا الاعتمادات المقدمة للمؤسسة . اما اذا ارتفع معدل الأيام فان هذا مؤشر على حصول المؤسسة على تسهيلات جديدة .

او مددا اطول في الوفاء او قد يكون مؤشرا على مشكلة سيولة أدت بالمؤسسة الى التأخير في دفع التزاماتها واذا تتوافر معلومات عن المشتريات فبإمكان المحلل ان يستعمل كلفة المبيعات كبديل لذلك ...

ويطلق على هذا المعدل ايضا فترة الاستعداد والتي في حالة مقارنتها بفترة التحصيل (معدل دوران الحسابات المدينة بالأيام) ستوضح جانبا من سياسة ادارة رأس المال العامل المتبعة

حيث يفضل ان تتناسب فترة السداد مع فترة التحصيل بطريقة تجنب المؤسسة الوقوع في أزمة سيولة أو تفادي ارتفاع الاحتياجات التحويلية المكلفة . كأن يتم تحصيل الذمم من المدينة خلال ٩٠ يوما مثلا . في حين يتم دفع الذمم الدائنة خلال ٣٠ يوما مما يعني الحاجة الى تحويل دائم ومتزايد ...

المطلب الثاني

نسب الربحية :

ربحية المؤسسة هي محصلة المختلف السياسات المتخذة في ادارة مختلف شؤونها .

لذا فان التحليل بالنسب الاخرى (عدا نسب الربحية) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة . اما نسب الربحية فيقصر عن مدى الكفاءة التي تتخذ منها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية (١)

وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة ادارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين . لهذا نجد ان نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والادارة والقرضين . فالمستثمرين يتطلعون الى فرص المربحة لتوجيه أموالهم عند اقراض المشاريع التي تحقق الارباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها .

وتقسم نسب الربحية الى قسمين رئيسين هما :

١ . مجموعة النسب الناتجة عن نسب الربح الى المبيعات :

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة . كما تقيس ايضا مدى قدرة المؤسسة في توليد الارباح من المبيعات ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الارباح طبقا لتعريف محدد . مثل مجمل الربح او صافي ربح العمليات او صافي الربح الشامل . اما المقام فهو المبيعات ..(٢)

٢. مجموعة النسب الناتجة ـ عن نسبة الربح الى الاستثمارات :

وتعد هذه المجموعة من النسب الى قياس قدرة المؤسسة على توليد الارباح من الموال المستثمرة . وتعتبر هذه المجموعة من النسب الهامة جدا في تقييم مدى كفاءة المؤسسة .

---

١ . مفلح محمد عقل ـ الادارة المالية والتحليل المالي ص٣٢٧

٢. د. زياد سليم رمضان ـ الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ص٢٧٧واهم نسب هذه المجموعة :

١ . العائد على الموجودات : (roa)

يطلق على هذه النسبة القوة الايرادية وتحسب بموجب المعادلة التالية :

العائدة على الموجودات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والايرادات والمصروفات الاخرى والضريبة / مجموع الموجودات (او معدل مجموع الموجودات)

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة . وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي اعبائها الضريبة وذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الادارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها عن مختلف المصادر .

وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

ا ـ المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالافتراض وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الافتراض .

ب . تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية)

ج. تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة وذلك لأنها لا تعكس اثر الرفع المالي اذ ان بسط النسبة ومقامها لم يتأثر بكيفية تحويل المؤسسة لموجوداتها ...

٢ . العائد على حقوق المساهمين (المالكين) :

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة : (١)

لذا تعتبر مؤشرا على المدى لذا استطاعت فيه الدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح . كما يعتبر مؤشرا ايضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات اليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددا أساسيا لقرارات المستثمرين . ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم المحتازة + الاحتياطيات + الارباح غير الموزعة) .

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق وحصة الاسهم الممتازة ان وجدت)}}{\text{صافي حقوق المساهمين (او معدل صافي حقوق المساهمين)}}$$

تعتبر هذه النسبة نجاح الادارة في تعظيم عائد المستثمرين ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافتا اليها همشا ربحيا للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين .

ومن المهم ان نلاحظ ان هذا العائد يختلف في مضمونه عن العائد السوق على السهم الذي يمكن تعريفه :

بأنه نسبة الربح الموزع على كل سهم مضافا اليها الارباح الرأسمالية منذ بداية الفترة مقسمة على سعر السهم في بداية الفترة وهذا الخلاف يعزي بالدرجة الاولى الى اختلاف توقعات المستثمرين بخصوص المستقبل الاقتصادي للمؤسسة الذي ينعكس أثره على أسعار الأسهم ...

---

١ . مفلح محمد عقل ـ الادارة المالية والتحليل المالي ص٣٣٠

أساليب التحليل المقارن :

١ . التحليل الافقي .

ان قيام المصرف بعملياته ينعكس على شكل تغيرات بالزيادة أو النقصان في بنود الميزانية العمومية من موجودات او مطلوبات أو حقوق الملكية .. ويمكن تقييم أداء ادارة المصرف من خلال مقارنة التغيرات التي تحدث في بنود الميزانية العمومية في تاريخين مختلفين او تواريخ متعددة .. (١)

٢. التحليل الرأسي (العمودي) :

ويشمل التحليل الرأسي دراسة العلاقات بين بنود الميزانية العمومية في تاريخ محود وذلك من خلال ايجاد نسبة كل بند من بنود الموجودات الى مجموع الموجودات أو كل بند من بنود المطلوبات ورأس المال الى مجموع المطلوبات ورأس المال وبمعنى أخر ..

فان هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين .

---

١ . د. زياد رمضان مرجع سبق ذكره ص٢٦٦

الجانب العملي

الحسابات الختامية لشركة النسيج في الديوانية :.

شركة النسيج في الديوانية

كشف الدخل للسنتين المنتهيتين في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨ــ ٢٠٠٧ .

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
المبيعات الصافية كلفة المبيعات	٣٠٠٠ ٢٦٥٥	٢٨٠٠ ٢٤٧٠
الربح الاجمالي (مجمل الربح) تطرح المصروفات العاملة . مصروفات البيع المصروفات الإدارية	٣٤٥ ٣٠ ٤٥	٣٣٠ ٢٨ ٤٢
المجموع (للمصروفات العاملة) . الأرباح قبل الفوائد والضرائب . الفوائد .	٧٥ ٢٧٠ ٧٠	٧٠ ٢٦٠ ٧٧
الأرباح قبل الضرائب الضرائب ٤٠% الدخل الصافي (المتاح توزيعه للأسهم العادية)	٢٠٠ ٨٠ ١٢٠	١٨٣ ٧٣ ١١٠

الميزانية العمومية كما هي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧

لشركة النسيج في الديوانية

الموجودات	٢٠٠٨	٢٠٠٧	المطلوبات وحق الملكية	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الموجودات المتداولة			المطلوبات:		
			المطلوبات المتداولة		
النقدية	٥٠	٥٢	القروض المصرفية	٦٠	٨٧
الاستثمارات القابلة للتسويق	١٥٠	١٧٥	الذم الدائنة (الدائنون)	١٠٠	١١٠
الذم المدينة (الصافي)	٢٠٠	٢٥٠	المستحقات	١٠	١٠
المخزون	٣٠٠	٣٥٥	(فوائد وقروض)		
			مخصص الضرائب	١٣٠	١٣٥
المجموع	٧٠٠	٨٣٢			
الموجودات الثابتة					
اجمالي العقارات ومكائن ومعدات	١٨٠٠	١٦١٠	مجموع المطلوبات المتداولة	٣٠٠	٣٤٢
			المطلوبات طويلة الاجل		
يطرح مخصص الاندثار المتراكم	٥٠٠	٤٠٠	السندات	٥٠٠	٥٢٠
			قروض المصرف الصناعي	٢٠٠	٢٠٠
صافي العقارات والمكائن والمعدات	١٣٠٠	١٢١٠	مجموع المطلوبات الطويلة	٧٠٠	٧٢٠
			مجموع المطلوبات	١٠٠٠	١٠٦٢
			حق الملكية:		
			اسهم عادية ٢٠٠ سهم X ٣ دينار	٦٠٠	٦٠٠
			الارباح المحتجزة	٤٠٠	٣٨٠
			مجموع حق الملكية	١٠٠٠	٩٨٠

١ ـ نسب السيولة

أ ـ نسبة التداول = مج الموجودات المتداولة / مج المطلوبات المتداولة

= ٧٠٠ / ٣٠٠ = ٢,٣ مرة

نلاحظ ان نسبة السيولة لشركة النسيج قربت من السيولة القطاعية (جيد)

اما اذا كان ناتج النسبة مثلا ١,٥ فهو أدنى مستوى من السيولة القطاعية فهذا غير جيد .

ب ـ النسبة السريعة = الموجودات المتداولة-المخزون / المطلوبات المتداولة

= ٧٠٠-٣٠٠ / ٣٠٠ = ١,٣ مرة

فعند مقارنتها قطاعيا نجد سيولة الشركة جيدة لأن السيولة القطاعية ١ مرة .

٢ ـ نسب النشاط

أ ـ معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة السنوية / المدينون

= ٣٠٠٠ / ٢٠٠ = ١٥ مرة

ان ناتج النسبة اعلاه يعني ان مبالغ المبيعات الآجلة تستحصل ١٥ مرة في السنة .

ب ـ دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

= ٢٦٥٥ / ٣٠٠ = ٩ مرة

ج ـ دوران الموجودات الثابتة = المبيعات الصافية / صافي الموجودات الثابتة

= ٣٠٠ / ١٣٠٠ = ٢,٣

وكلما كانت النسبة اكبر دليل على أفضلية الشركة في كل نسب الدوران .

د ـ دوران مجموع الموجودات = المبيعات الصافية / مجموع الموجودات

= ٣٠٠ / ٢٠٠ = ١,٥ مرة

ه ـ دوران الموجودات المتداولة = المبيعات الصافية / مجموع الموجودات المتداولة

= ٣٠٠٠ / ٧٠٠٠ = ٤,٢

و ـ متوسط فترة التحليل = المدينون / صافي المبيعات اليومية

= ٢٠٠ / ٨,٣ = ٢٤ مرة

من الناتج نقارن مدة (٢٤ يوم) مع المدة القطاعية ليكون شركة النسيج قريبة منها . لان زيادة الفترة تعني تساهل أكثر مع المستثمرين (العملاء) وتقليل الفترة . بما يؤدي الى نفور وتذمر العملاء ولجؤهم الى شركات اخرى .

٣ ـ نسب المديونية او الرافعة

أـ نسبة المديونية = مج المطلوبات (المديونية) / مج الموجودات × ١٠٠%

= ١٠٠٠ / ٢٠٠٠ × ١٠٠% = ٥٠ %

ان الناتج يعني ان مديونية الشركة ٥٠% ومعدل الملكية ٥٠%

ب ـ نسب التغطية = الارباح قبل الفوائد والضرائب / الفائدة

= ٢٧٠ / ٧٠ = ٣,٩ مرة

٤. نسب الربحية

ا- هامش الربح من المبيعات = الدخل الصافي / المبيعات الصافية × ١٠٠%

= ١٢٠ / ٣٠٠٠ × ١٠٠% = ٤%

ب- هامش الربح التشغيلي (القدرة الايرادية الاساسية)= ا ق ف ض / مج الموجودات ×١٠٠%

= ٢٧٠ / ٢٠٠٠ × ١٠٠%

= ١٣,٥ %

ج- العائد من مجموع الموجودات = الدخل الصافي / حق الملكية × ١٠٠%

= ١٢٠ / ٢٠٠٠ ×١٠٠% = ٦%

د- العائد من حق الملكية= الدخل الصافي / حق الملكية × ١٠٠%

= ١٢٠ / ١٠٠٠ × ١٠٠%= ١٢٠

الاستنتاجات:

١. ان اداء الشركة المالي جيد وخاصة في العام ٢٠٠٨ حيث شهدت تطور بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.
٢. كلفة المبيعات شهدت انخفاض في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ وكذلك المصروفات العاملة.
٣. كانت الميزانية لعام ٢٠٠٧ (فقرة الموجودات المتداولة) اعلى من ما هي عليه في عام ٢٠٠٨.
٤. شهدت القروض والسندات استقرار نسبي خلال السنتين.

التوصيات:

١. هناك حاجة لإعادة تسعير المنتجات لتحسين الوضع التنافسي للشركة.
٢. تقليص المصروفات لزيادة معدل الربحية.
٣. لجوء الشركة الى تمويل قصير الاجل بدلا من التمويل الطويل الاجل.
٤. يوصي البحث استخدام التحليل العمومي لسلسلة زمنية تبلغ خمس سنوات وذلك لفرض تحليل التطور النسبي (او التراجع) التاريخي للأداء.

الملاحق

مذكرات متعلقة بالحسابات

- اجمالي المبيعات وربح المتاجرة (بملاين وحدات النقد الوطنية)

البيان	اجمالي المبيعات		ربح المتاجرة	
	السنة٩	السنة١٠	السنة٩	السنة١٠
الآلات الزراعية	١٤٣٢	١٧٤٢	٥٩	١٢٦
مصنع انتاج المناشير	١٢٦٣	١٤٠٦	٥٢	٩١
مصنع الهندسة الانشائية	١٧٩٠	٢١٠٦	١٠	٩٦
الوحدات الصناعية لرصف الطرق	٨٣١	١٠٥٨	٦٢	٨٢
الوحدات الصناعية لمعالجة المياه	٣٩٥	٥٠٠	١٠٣	١٣٦
منتجات متنوعة	٦٩	٧٩	٣	٥
	٥٧٨٠	٦٩٠٩	٣٢٥	٥٣٦
حذف التدخل بين القطاعات(*)	(٦١٦)	(٧٦٦)	(٢)	(١)
	٥١١٩	٦١٤٣	٣٢٣	٥٣٥
ايرادات تشغيل اخرى			٩٦	٨٩
ربح المتاجرة(اجمالي ربح التشغيل)			٤١٩	٦٢٤
الحصة من الارباح-الشركات ذات العلاقة			٣٨	٤٤
صافي الفائدة واجبة الدفع			(٨٥)	(٦٣)
الربح قبل الضريبة			٣٧٢	٦٠٥

(*) تمثل المبيعات الى مجموعات المنتجات الاخرى داخل مينى تك.

- اجمالي المبيعات وربح المتاجرة مبوبين بحسب المناطق الجغرافية (بملاين وحدات النقد الوطنية)

البيان	اجمالي المبيعات		ربح المتاجرة	
	السنة٩	السنة١٠	السنة٩	السنة١٠
المبيعات في المملكة المتحدة	١٧٧٦	١٩٤١		
الصادرات	١٣٣٥	١٧٥١		
	٣١١١	٣٩٦٢	٢٠٣	٣١٤
باقي دول اوربا	٩٤٧	١١١٤	٢٥	٣٦
الامريكيتين	٩٦٨	١٢٤١	٥٩	١١٦
اسيا	٧٠١	٨٨٠	٣٣	٥٧
افريقيا	١٤١	١٧٥	١٣	١٢
دول اخرى	٦٦	٧١	١	٣
الاجماليات	٥٩٣٤	٧١٧٣	٣٣٤	٥٤٧
يستنزل مبيعات فيما بين المناطق(*)	(٨١٥)	(١٠٣٠)	(١١)	(١٢)
	٥١١٩	٦١٤٣	٣٢٣	٥٣٥
تضاف ايرادات التشغيل الاخرى			٦٩	٨٩
ربح المتاجرة (اجمالي ربح التشغيل)			٤١٩	٦٢٤

(*) الصادرات من احدى شركات مينى الى شركة اخرى. والرقمان ٥١١٩ مليون، ٦١٤٣ مليون وحدة نقد وطنية يمثلان المبيعات الى عملاء خارج مجموعة مينى تك.

- تكاليف العمالة (بملايين وحدات النقد الوطنية)

البيان	السنة ٩	السنة ١٠
اجور ومرتبات	٧٧٣	٨٤٢
تكاليف التأمينات الاجتماعية	٦٢	٧١
تكاليف المعاشات والمدفوعات لدى ترك الخدمة	١٣٥	١٣٤
تكاليف التوظيف الاخرى	١٨	١٧
مكافاة العاملين عن المشاركة في الربح	٢٦	٣٦
	١٠١٤	١١٠٠
ناقصا المبلغ المخصص للأنفاق الرأسمالي	(٢٧)	(٢٦)
اجمالي تكاليف العمل	٩٨٧	١٠٧٤
متوسط عدد العاملين	٧٣١٠٠	٧١٧٠٠

- قائمة الارباح والخسائر بالتكلفة الجارية (بملايين وحدات النقد الوطنية)

البيان	السنة ١٠	السنة ٩ (معاد تقويمها بأسعار السنة ١٠)
الجمالي المبيعات	٦١٤٣	٥١١٩
ربح المتاجرة كما في حسابات التكاليف التاريخية	٦٢٤	٤٥١
تعديل تكلفة المبيعات	(٣٥)	(٢٥)
تعديل راس المال العامل النقدي	(١٣)	(١٤)
اهلاك اضافي	(٩٧)	(١٠٧)
ربح المتاجرة بالتكلفة التجارية	٤٧٩	٣٠٥
صافي الدخل من الشركات ذات العلاقة	٣١	٢٧
الربح قبل الضريبة والفائدة	٥١٠	٣٣٢
الفائدة بالتكلفة التاريخية	(٦٣)	(٨٨)
تعديل الرافعية	٣٩	٤٢
الربح من الانشطة العادية قبل الضرائب	٤٨٦	٢٨٦
الضريبة على الربح	(٢١٧)	(١٣١)
الربح المنسوب الى الاقليات	(٢٢)	----
صافي الربح قبل البنود غير العادية	٢٤٧	١٥٥
توزيعات الربح	٩٣	٩٥
الاهلاك المحمل ناقصا المنح الحكومية المضافة في حساب التكلفة التاريخية	٣٥٢	٣٧٢

- الميزانية العمومية (معدة على اساس محاسبة التكاليف الجارية) (بملايين وحدات النقد الوطنية).

البيان	السنة ١٠	السنة ٩ (معاد تقويمها بأسعار السنة ١٠)
الاصول الثابتة		
الاصول الملموسة بالتكلفة الجارية (اجمالي)	٩٤٦٨	٩٠٨٤
الاصول الملموسة بالصافي بعد متجمع الاهلاك	٣٧٧٢	٣٦٩٦
الاستثمارات في شركات ذات علاقة وشركات اخرى	٤٩٩	٤٩٣

<u>الاصول والخصوم الجارية</u>

المخزون السلعي	١٠٩٦	٩٨٠
المدينون والاستثمارات قصيرة الاجل والنقدية	١٩٣٠	٩٨٠
الدائنون بآجال مستحقة الدفع خلال عام واحد	(١٦٨٥)	(١٣٥٤)
	١٣٦٨	١٢١١
اجمالي الاصول مخصوما منه الخصوم الجارية	٥٦٣٩	٥٤٠٠
دائنون بآجال تستحق بعد اكثر من سنة واحدة	٨٩٢	٩١٦
مخصصات	١٧٣	١٣١
منح لم تضف بعد الى الربح	٣٧٨	٤١٤

<u>رأس المال والاحتياط</u>

رأس المال	٣٨٩	٦١٩
الاحتياط	٣٣٧٢	٣١٦٩
المستحق للأقليات	٤٣٥	٣٦٦
	٥٦٣٩	٥٤٠٠

المصادر العربية

١. د. امين السيد احمد لطفي – التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥.
٢. د. زياد سليم رمضان – الاتجاهات المعاصرة في ادراة البنوك ، دار زائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣.
٣. د. عبد الغفار حنفي – تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥.
٤. د. مفلح محمد عقيل – الادارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦.
٥. د. منير شاكر محمد – إسماعيل إسماعيل ، د. عبد الناصر نور – التحليل المالي ، دار وائل للطباعة ، عمان ، ٢٠٠٥.